

لا حظ المتعاد واول الاعداد ورم بلا حذ معهما شيئ اخر امكنه الحكم بينهما بالساواة وتقبلها
 واذ لاحظت شيئ اخر يكون هذا الحظ مع عدد اولاً مقدر لم يحكم الحكم بشي
 معها **والكيفية عرضية** فالنسبة والنسبة **بها** اي بالذات اي لا يتقبل النسبة واللا
 النسبة لذات يخرج الجوهري والحكم وباقي الاعراض النسبية التي هي الاضافة والايدي واليقي
 والوضع والملك وان يعمل وان يعمل وان يدخل منه التقييد بل انه المستفاد من الصبر
 العلم بالاشياء المتضمنة للنسبة وعدمها كالعالم بالاشياء المركبة فان العلم بها يقتضي هو
 النسبة وبالاكتفاء السليطة فان العلم بها يقتضي عدم النسبة والنظر المتعلق بالذات
 ولا يرد النقطتين ولا الوحدة لانها اعداد متباينة ومن جعلها من الاعراض وسمي الكيفيات
 عرضية لا يتوقف تغلقه على تغلق الغير ولا يغلقه النسبة واللافتحة اذ انها اوليا
 يخرج بالقيود الا وله الاعراض النسبية كمالا صافته بل يقتضي النسبة الكمية وما بعد
 النقطتين والوحدة والاولية لا يدخل مثل العلم بالعلم فالعلم بالعلم لا يقول ليس هذا
 لا يتوقف على ما يتوقف على تغلقه على تغلقه اي كالعالم والتقديره لاننا نقول ليس هذا
 يتوقف على ما هو استلزام واستغناء بمعنى ان تصور يستلزم تصور من تغلقه كغلق
 النسبية فانها لا تتصور الا بعد تصور المصوب والمشوب الكبر وبالجملة المصوب بالكييفية
 ما ذكره فلو كان شيئ مما بعد في الكيفية على خلاف ذلك لم يكن كميته واضمحام الكيفيات
 كقياسية محسوسة باحدى الحواس الخمسة الظاهرة كالخروج والبرودة المدي كين بالحمس
 وكالاتوان والافعال المدي كين بالحمس وكالاتوان والحرق المدي كين بالحمس وكالاتوان
 المدي كين بالشمس وكالاتوان وما كان منها محسوسا كما استحال حلاوة العسل والمجوحته
 ما والحي يبينه انفعالية لا انفعال الحواس عنها اولاً وانها كانت متباينة في القوة كالجحش
 وصفة الوجع بسبب انفعال الالتهام السع عن زوالها شدة بده التثنية بان يتغلق تحتها
 بهذا الاعم غير رابين الغشبية والكيفية انفسانية اي مختصة بذاتها لا انفس كالحياة و
 العمارة والادراك والتقدير والالدية وهي الكاتبة غير راسخة تشبه حالاً والاسميت يمكن
 كالكتابة فانها في ابتداءها حالاً فانها استحكمت صاناً قاسمته وكيفية امتهاداً رتبة اعب
 مفتحة استعداً وانتهياً لقبول اثرها بسبب كماله للمين وتسمي ضعفاً ولا قوة اولدفع
 وعدم القبول كالملازمة وتسمي قوة طبيعية كقياسية مختصة بالكميات كالمشكينة وكان رتبة

واستقرت

واستقرت بقول **ارتم** اليه ان هذه الاجناس العالمة بسببها لا يتصور لها حد حقيقي كما مر
ابن هو حصول الجسم اي الطبيعي وهو لينة كل شخص مدي كما قال ابن ديد او
 الجحد وهو جمع الابدان بلا اعتبارها الحيوانية كما في المصباح وقد كثر الخلاف في حقيقتها
 اصطلاحاً فذهب المحققون من المتكلمين الي انه الجوهر المتخالف للانسجام من غير تقييد بالانفصال
 الثلاثة فلو فرضنا مولفاً من جوهره بنه فرداً كان الجسم هو مجموع الكلال واحد منها وذهب
 المعتزلة الي انه الجسم الطويل العريض العجيب وذهب المتأخرين الي انه الجوهر المتخالف للابعاد
 الثلاثة المتناهية على الزوايا المتناهية ومعنى ذلك انه اذا قام على اخرها لم يكن قائماً
 عليه اي غير ما شك الي احد جانبيه فالزوايا من الحدان يكونان متساويين ويسميان
 قائمتين وان كان ما ثلثا كانت احدي الزاويتين حرة ويسمي حرة والاخرى كبرى ويسمي
 متفرجة فانها عرضية في الجسم بعد الكيفية المتفرجة اخرتها طبع في اي جهته تشبهاً بحيث يحصل اربع
 قوائم ثلثا ثلثا طبعها بحيث يحصل منه بالنسبة الي كل من الاولين اربع قوائم يحصل
 منها طبع الابدان على الزوايا المتناهية وهذا القيد لمتحيزاً ان المعتزلة في الجسم قبل الابدان على
 طالع الوجود وان كان هو قائماً بالابدان وكثيراً اذ ذكر ذلك كلف في منها المنفعة **في الحيات**
 اي في احير الذي يحده ويكون مملو ابد ويسمي هذا اي حقيقياً وقوله ايها انه هيئة تحصل
 الجسم بالنسبة الي مكانه وليس هو نفس النسبة الي المكان بل ان استغناء كبره لو اذ كان الشئ في مكان
 بل هو ما ذكرنا في منه التبريد ويطلع الابدان بما اهل حصول الجسم فيما ليس حقيقياً من امكانه مثل الماء
 والبقول وتقع كل منهما في جواب ابدان والمكلمة بغيره عند الابدان بالكونه ويعتقون بوجوده وان
 انكوا وجودها في الاعراض النسبية ويحصره في اي بعضاً من الاجتماع والافتراق والكون والسكون
 لان حصول الجوهر في الحيات انما يعتد بالنسبة الي جوهر آخر ولا على الاول اما ان يكون شيئاً يمكن
 ان يتوسطها ثالثة فهو الافتراق والانداء للاجتماع وهو لا يتصور الا على وجه واحد والافتراق
 يتصور على وجه متفاد تدر في القرب والبعد حتى تقتضي غاية القرب الي الجوارح التي هي الاجتماع
 وتسمي الحيات اربعة وعلى الثانية ان كان مسبوفاً بحصوله في ذلك الحيز والسكون يكونه السكون
 حصولاً ثانياً في جزاءه والحركة حصولاً اول في جزئاًه واوليته الحيزية السكونية فلا يكون تحديتها حصول
 تغلبها كما في الساكن الذي لا يتحرك فاعلم ان حصوله في جزئاًه وكذا اوليته المحسوسة في الحركة جزاءه ان بعد
 الحيز وفي اشتغال الحركة فلا يتحقق حصوله ثالثة فان قيل الاعتدال في الحركة المسبوقة بالحصول